بسم الله الرحمن الرحيم

Voice of Bahrain

BM Box 6135, London, WC1N3XX

العدد ١٢٧، اغسطس ١٩٩٣م، صفر ١٤١٤هـ

صوت البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

صوت الحركة الاسلامية في البحرين

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار انه لا يفلح الظالمون

التغيير السياسي في الخليج قادم

قد يبدو للمراقب في الوهلة الاولى ان حركة التغيير السياسي في منطقة الخليج تباطات خلال العام الماضي، وبالتالي فان الطموح لتطوير المناخ السياسي اصبح في غير محله. ففي السعودية قمعت مبادرة عدد من المثقفين والمفكرين الذين اعلنوا عن تشكيل لجنة للدفاع عن الحقوق الشرعية، عن طريق استصدار «فتوى شرعية» من هيئة كبار العلماء وعلى راسهم الشيخ عبدالعزيز بن باز، ثم فصل من له وظيفة رسمية واغلاق مكاتب من يعمل حرا. وما يزال المتحدث باسم اللجنة، الدكتور محمد بن عبد الله المسعري، سجينا. ويبدو ان الحركة في هذا الاتجاه قد تضاءلت كثيرا بعد تلك التطورات. وفي قطر سلطت حكومة آل ثاني سيف القمع على الاشخاص الذين قدموا العريضة المطالبة بالاصلاحات في البلد في مطلع العام الماضي، وما يزال زعماء تلك الحركة مطاردين ومحاصرين على الصعيد الاجتماعي من قبل السلطة. وفي البحرين، استمرت الحملات القمعية خلال العام الحالي بعد أن رفعت الامم المتحدة الرقابة الدولية على البحرين بسبب انتهاكها لحقوق الانسان في السابق. ولا يكاد يمر اسبوع الا ويساق العديد من الشباب الى مراكز التعذيب في القلعة للتحقيق والاستجواب. وقمعت السلطة ايضا حركة الاصلاح السياسي التي تزعمها الدكتور الشيخ عبد اللطيف المحمود والشيخ عبد الامير الجمري في نوفمبر الماضي وذلك بالتهديد المستمر والضغط النفسي على زعماء الحركة وخصوصا الشيخ الجمري.

امام هذه الحقائق، قد يتبادر الى الذهن أن حركة الاصلاح السياسي في المنطقة قد انتهت في الوقت الحاضر وان النظام السياسي القبلي خرج منها منتصراً. ولكن النظرة العميقة الى منطق الامور توحي بشيء آخر وتؤكد ان الوضع الداخلي في دول الخليج العربية لن يستقر ما لم يحدث تغير حقيقي في السياسة التي يقوم عليها التعامل بين السلطة والشعب. المعروف ان الحكومة السعودية هي خط الدفاع الاول بوجه اية مطالبة شعبية بتوسيع دائرة المشاركة السياسية، وفتح المجال للشعب للممارسة الفعلية على صعيد التقنين والادارة. وتكفي الاشارة الى ان الاستخفاف السعودي بعقول المواطنين قد تجاوز الحدود. فقد مضى قرابة عشرين شهرا على اعلان الملك فهد عزمه على تكوين مجلس شورى يعين اعضاءه بنفسه. وعلى هذا الصعيد حدثت ثلاث خطوات، اولاها تخصيص مبنى للمجلس المذكور وثانيها تعيين رئيس لهذا المجلس هوابراهيم بن جبير، وثالثها تعيين نائب للرئيس الشهر الماضي هوالدكتور عبدالله عمر نصيف، الامين العام لرابطة العالم الاسلامي. وعلى هذا الاساس فان اكمال تشكيلة المجلس سوف تستغرق عشرات السنين، في الوقت الذي لا يمثل هذا المجلس أي تطور في الممارسة السياسية الشعبية بسبب طريقة تشكيله وضالة صلاحياته وعدم استناده الى اسس دستورية مكتوبة.

وليس غريبا اذا ان تشمر الحكومة السعودية عن ساعد الجد في تصديها لحركة التغيير السياسي في المنطقة بشكل فاضح. فاذا كانت الكويت قد خرجت عن دائرة التاثير السعودي قليلا بعد التحرير، واصبح لها برلمانها المنتخب الذي يمارس أعضاؤه صلاحياتهم في المحاسبة والمراقبة، فان تلك التجربة تخضع لمراقبة دقيقة من قبل الرياض. وهناك تحريض مستمر من قبل الاعلام السعودي لحل مجلس الامة الكويتي وذلك بادعاء ان ما يحدث في جلساته من مشادات كلامية يبرر قيام الحكومة الكويتية بحله. فالتجربة الكويتية فندت المقولة السعودية الدائمة بان لمنطقة

البقية على ص٤

مات أم انتحر؟

يسود الاوساط الشعبية لغط كثير حول ظروف وفاة وزير العمل والشؤون الاجتماعية، الشيخ خليفة بن سلمان بن محمد بن عيسى آل خليفة عن عمر يناهز السادسة و الاربعين وهناك روايات بان وزير العمل انتحر باطلاق رصاصة في رأسه بعد ان اكتشف الاطباء انه مصاب بمرض الايدز. وتستند هذه الرواية الى بعض الحقائق منها ما يلي:

١- أن خبرالوفاة جاء فجاة، ولم يعرف عن الشيخ خليفة انه مريض، كما أنه لم يتردد على المستشفى كثيرا، ولم يشر تقرير الوفاة الى اصابته بسكتة قلبية مثلا.

٢- ان الوزير كان على خلاف مع زوجته منذ فترة، وانه كان يسافر كثيرا الى الخارج، ويمارس انحرافات اخلاقية بالاضافة الى شرب الخمر.

٣- ان خبر الوفاة كان مقتضبا ومموها ولم يشر الى سبب الوفاة كما هو معتاد.

.وقد تم التعتيم الكامل على ظروف الوفاة واكتفي بنشر التعازي في الجرائد واستقبال البرقيات من المسؤولين الخليجيين. وحتى أمير قطرجشم نفسه عناء بعث «برقية تعزية ومواساة» الى امير البحرين، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة. وبعث ولي عهد قطر برقية مماثلة الى أمير البحرين، ولكنهما تجاهلا رئيس الوزراء لاسباب تتعلق بموقفه من النزاع الحدودي بين البلدين.

قراءة الدستور ممنوعة!

في تطور نوعي لعمل المعارضة الشعبية، تم توزيع نسخ كثيرة من دستور دولة البحرين في مسجد الخواجة بالعاصمة، المنامة، وفي بعض المآتم الاخرى وذلك في ليلة الاربعاء (العاشر من المحرم) وقد استقبل المواطنون نسخ الدستور بشغف لقراءته وفهم بنوده بعد ان تكررت المطالبة بتطبيقه كمقدمة لحل الازمة السياسية القائمة في البلاد.

وفي يوم الاثنين ١٩٩٣/٧/٥ استدعت سلطات الامن صاحب المطبعة التي طبعت نسخ الدستور وتم التحقيق مع موظفيها للتعرف على الجهة التي قامت بطبعه. كما استدعوا القائمين على مكتبة الريف التي تبيع نسخا من الدستور بالرغم ان ذلك ليس ممنوعا.

كما استدعي شخص آخر اسمه مجيد ميلاد للتحقيق ايضا ومعه شخصان آخران هما الشيخ عبد الهادي وناصر علي ناصر، واعتقلوا لمدة ثلاثة ايام وذلك يوم الخميس ١٩٩٣/٧/٨.

اعتقالات

استدعي الشيخ محمد جواد الشهابي من قرية الدراز وحقق معه عادل فليفل ذو الصيت السيء والمعروف بقسوته وشراسة معاملته للمعتقلين. وسحب جوازالشيخ الشهابي ثم اعيد له بعد ان حقق معه حول نشاطه في مدرستين دينيتين يشرف على احداهما السيد جواد الوداعي والاخرى السيد علوي الغريفي. وينحصرنشاط الشيخ محمد جواد الشهابي في التبليغ الديني والخطابة الحسينية وتدريس الشباب.

كما اعتقل الشيخ عبد النبي مجيد النشابة بعد رجوعه من ايران وتم التحقيق معه حول علاقته بفضيلة الشيخ عيسى احمد قاسم. و تم استدعاء المواطن جميل الرياش وحقق معه وافرج عنه دون ان يعرف سبب اعتقاله.

التعذيب المضاعف

مضت بضعة اسابيع منذ ان حول السجين علي حسن الى العقاب الشهر الماضي. وعلي حسن هذا هو واحد من مجموعة كبيرة من السجناء. وقد جاءهم المريخي في زيارة وبعد الحديث معهم أطلق علي حسن بضع كلمات فهم المريخي منها الاستهزاء. فساله عما قال، وحين لم يجبه امر بتحويله الى العقاب حيث التعذيب الجسدي والنفسي، ومايزال هناك.

السياسة الاقتصادية الخليفية سبب المعاناة الاجتماعية

انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات، هل لها علاقة بالبطالة المستفحلة في البلاد؟ وسياسة آل خليفة مع التجار هل تختلف عن سياستهم مع بقية أبناء الشعب؟ ولماذا السرقات المستمرة في بلد خليجي صغير؟ وهل مدخولات البلاد النفطية وغيرها قليلة؟.

هذه الاسئلة تطرح نفسها على من يراقب الاوضاع المتفاقمة في البحرين بشكل ملح وخصوصا هذه الايام حيث تنتشر النقمة الشعبية في كل زاوية من زوايا البلاد. وقد أصبح هناك ادراك عام بأن سياسة الحكومة القائمة على أساس استمرار تدني نسبة العمالة الوطنية الى العمالة الاجنبية هي المسؤولة أولا واخيرا عن انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات بين أبناء البحرين. هذه السياسة ادركتها حكومة آل خليفة منذ الخمسينات عندما كانت حركة «الهيئة التنفيذية العليا» تنظم الاضرابات العمالية بشكل ناجح وتضع السلطة في وضع حرج للغاية. فأول اضراب دعت له الهيئة كان في اكتوبر ١٩٥٤ احتجاجا على رفض الحاكم آنذاك، الشيخ سلمان بن حمد، والد الحاكم الحالي، استقبال وفد من قبل الهيئة لمناقشة الاوضاع في البلاد. كان ذلك الاضراب ناجحا بشكل كامل، حسب اعترافات المستشار البريطاني، تشارلز بليجريف. تكررت الاضرابات في الخمسينات، وفي الستينات كذلك، حيث شارك عمال النفط في عدة اضرابات من مارس حتى يونية ١٩٦٥ فرضت على الحكومة البريطانية التدخل عسكريا بشكل سافر. حدثت اضرابات كذلك في عام ١٩٧٤ من قبل عمال شركة صهرالالومنيوم (البا).

هذه الاضرابات كانت السلاح الشعبي الاكثر فعالية ضد السلطة. صحيح ان بعضها كان ذا طابع مهني يتعلق بالمطالبة بزيادة الرواتب او تحسين اوضاع العمل او خفض نسبة العمالة الاجنبية، ولكن نشاط الاحزاب والتنظيمات السياسة كان له اثر مباشر في تحريك العمال وتوجيه الاضرابات وكانت البحرين قد شهدت أول اضراب عمالي شامل في العام ١٩٣٨ حين اضرب عمال النفط عن العمل احتجاجا على الاوضاع في شركة نفط البحرين (بابكو) ومطالبة بزيادة الرواتب. وبعد حل المجلس الوطني عام ١٩٧٥ كان أول ما عمدت الحكومة الى تنفيذه تقليص نسبة العمالة المحلية الى العمالة الاجنبية لكي لا يستطيع العمال البحرانيون تكرار الاضرابات التي قاموا بها في العقود السابقة، فحين لا يشكل عددهم النسبة الكبرى في الشركات والمؤسسات والوزارات، يصبح من الصعب عليهم تنظيم اضراب شامل مثل اضراب اكتوبر ١٩٥٤. وهذا يعني ان على الحكومة الاستغناء عن الموظفين المحليين واستبدالهم بأجانب، وهذا ما شرعت الحكومة لتنفيذه منذ منتصف السبعينات. وقتها طرحت السلطة مشروع «البحرنة» وذلك باعطاء بعض المراكز الادارية العليا لعدد من البحرانيين وفتح المجال لرجال العمال والشركات لاستجلاب عمالة اجنبية بأسعار رخيصة من شبه القارةالهندية وجنوب شرق آسيا. ومع مرور السنوات أصبح العمال الوطنيون يشكلون نسبة اصغر كثيرا مما كانت عليها في السابق. واصبح هناك الآن حوالي ٣٠ الف مواطن عاطلين عن العمل في بلد لا يتجاوزعدد العمال الوطنيين فيه الـ ١٠٠ الف. فماذا كانت النتيجة؟.

انتشرت المخدرات بشكل واسع منذ نهاية السبعينات والثمانينات، وأصبحت مشكلة اجتماعية خطيرة فوجود عدد كبير من الشباب بدون عمل، بالاضافة الى وجود سياسة حكومية تسعى لافساد الشباب من اجل ابعادهم عن التفكير في القضايا السياسية، كل ذلك جعل المناخ مناسبا لانتشار ظاهرة المخدرات. وتقوم السلطة الآن بمعاقبة من يتاجر بالمخدرات من المواطنين ولا تعاقب احدا على استعمالها. ويقول المطلعون على الامور ان المتاجرة بالمخدرات محصورة بابناء العائلة الحاكمة لانها تدرأموالا طائلة عليهم، ولا تريد لأحد أن يشاطرهم فيها، وتعاني العائلات البحرانية اليوم من مشاكل اجتماعية هائلة بسبب استعمال ابنائها العاطلين عن العمل المخدرات. وتعرف الحكومة ان نسبة المتعاطين لها سوف تنخفض كثيرا لو غيرت سياستها التوظيفية وعمدت الى تقليص العمالة الاجنبية وتشغيل الايدي العاملة المحلية. ولكن ذلك قرار سياسي لن تتخذه حكومة آل خليفة ما دامت ترفض السماح للشعب بالمشاركة السياسية.

ولا تقتصر آثار هذه السياسة الحكومية على تعاطي المخدرات، بل أصبحت ظاهرة السرقات منتشرة في البلاد بصورة لم تعهدها من قبل. واصبحت هذه الظاهرة تطرح بشكل دائم ويكتب عنها بعض الكتاب الجريئين في الصحافة المحلية. وقد تعرضت اليها الكاتبة البحرانية سوسن الشاعر في عمودها اليومي بعنوان «كلمة اخيرة» في الصفحة الاخيرة من جريدة الايام في ١٩٩٣/٧/١٤ حيث اوردت عددا من حوادث السرقات الاخيرة في انحاء البلاد وانتهت الى القول: «لمحاربة هذه الظاهرة لا بد ان نبدأ بدراستها لمعرفة المتسببين فيها ودوافعهم، وكيفية الحد من هذه الدوافع، هل هي الحاجة الملحة الناتجة عن اوضاع اقتصادية متدنية وفقر؟ هل هي المخدرات، هذه الآفة الخطيرة التي تعمي البصر والبصيرة؟ هل هم عمال الفري فيزا؟ هل هي البطالة والفراغ». ربما تعرف سوسن الاجابة لاغلب الاسئلة التي طرحتها ولكن هل تستطيع التصريح بما تعرفه في بلد يقمع الكلمة ويعتقل اصحاب الاقلام؟ والحكومة تعلم أن هذه الظواهر السلبية هي آثار للاوضاع الاقتصادية المتداعية في البلد، ولكنها تراهن على ان الفساد الاخلاقي والاضطراب الاجتماعي تشغل الناس وقد تبعدهم عن التفكير السياسي الذي يستهدفها، ولذلك فليس لديها غضاضة من انتشار المخدرات والخمور والسرقات لأن ذلك يحمي حكم آل خليفة ويمنع الثورة ضدهم، ولكن الى حين.

اننا لا نعتقد أن البلاد، كما يدعي آل خليفة، قليلة المدخول. صحيح ان حقل البحرين لا ينتج اكثر من ٤٢ الف برميل يوميا من النفط، ولكن حكومة البحرين تحصل الآن على قيمة بيع ١٠٠ الف برميل يوميا من حقل أبي سعفة الذي تشترك مع السعودية في ملكيته والذي تشرف الاخيرة على انتاجه وبيعه. وكانت الاتفاقية السابقة بين آل خليفة وآل سعود تقضي بتقاسم انتاج حقل ابى سعفة [١٥٠٠٠٠ برميل يوميا] بالتساوي بين الجانبين، ولكن العجز في الميزانية جعل مجال آل خليفة في السرقة من الخزينة ضيقا، وكافأتهم الحكومة السعودية على انتهاج سياستها في مايخص مجلس الشورى خصوصا بزيادة حصتهم من عائدات الحقل المذكور، وتذهب اغلب هذه العائدات الى جيوب العائلة الحاكمة لانها لا تظهر في الميزانية السنوية. ولا تظهر في الميزانية ايضا عائدات «قاعدة عيسى»الجوية في جنوب البلاد التي تستأجرها الحكومة الامريكية مقابل ١٠٠ مليون دولار سنويا. فاذا اضيف الى ذلك عائدات حقل أبي سعفة (١٠٠ الف برميل يوميا تباع بـ ١٥ دولار للبرميل الواحد على اقل تقدير، اي ٥٤٠ مليون دولار سنويا) أصبحت العائلة الحاكمة تستحوذ على اكثر من نصف مليار دولار سنويا! (اذا خصمنا ١٤٠ مليون سنويا لتكاليف الانتاج النفطي، وهو مبلغ مبالغ فيه جدا).

هذ السرقة المكشوفة توازيها سرقات غير ظاهرة كثيرة، منها مضايقة التجار في المناقصات الحكومية وامتلاك شبكات الفنادق الضخمة، وحتى وكالات استقدام العمال الاجانب التي تقوم بتوفير «فيزا حرة» او«فري فيزا» التي تحدثت عنها سوسن الشاعر للعمال الآجانب حيث يستقدمهم أحد الشيوخ (وفي مقدمتهم الشيخ محمد بن سلمان آل خليفة) ويأخذون من كل واحد منهم مبلغا ثابتا (قد يصل الى الف دينار) ثم ينشرونهم في السوق المحلية بأسعار رخيصة لا يستطيع العامل البحراني منافستها. والسرقات المستورة الاخرى تشمل امتلاك وكالات الشركات الاجنبية وغيرها. التجار يعانون من هذه الظاهرة كثيرا ولكنهم لا يستطيعون عمل الشيء الكثير لمنعها، ولا يتحدثون الا عندما يبلغ السيل الزبى ويطفح الكيل.

ففي الشهر الماضي وقع ٧٣ من تجار الذهب والمجوهرات على مذكرة رفعت الى وزيرالتجارة والزراعة مطالبة بايجاد الحلول المناسبة لمشكلة تأجير السجلات التجارية في قطاع الذهب. وطالبوا بغلق المحلات وورش تصنيع الذهب والاحجار الكريمة التي تعمل بدون ترخيص وتدار من قبل الاجانب تحت ستار بعض المواطنين. ويقال ان عددا من ابناء العائلة الحاكمة يعمل بهذا الاسلوب، ولكن تجار الذهب لا يجرأون على التصريح بذلك، وجاء في المذكرة عدد من الاقتراحات منها ما يلي:

١- عقد اجتماع مع المسؤولين في الوزارة يحضره تجار الذهب البحرانيون لدراسة ومناقشة هذه المشكلة لايجاد الحلول المناسبة لها.

٢- اصدار توجيهات من وزير العمل لوضع شروط محددة وصارمة لمنح تراخيص مزاولة تجارة الذهب والمجوهرات بحيث لا يحصل على مثل هذا الترخيص سوى التاجر البحراني الذي يمارس تجارة الذهب بنفسه فعلا ويتخذها مهنته الاساسية.

٣- اصدار التوصيات بغلق جميع المحلات وورش الصياغة الخاصة بتجارة وتصنيع الذهب والمجوهرات والاحجار الكريمة التي تعمل بدون ترخيص بذلك والتي تدار من قبل الأجانب وتحت ستارمواطن بحراني لا يدري عن هذه التجارة شيئا سوى قبض اجرة محددة سلفا نظير تأجير الترخيص.

وقد أدت هذه الظاهرة الى كساد واضح في سوق الذهب الى درجة أن بعض محلات البحرانيين اغلقت لعدم قدرته على الاستمرار في جو التنافس غير الصحي. والامر نفسه ينطبق على القطاعات التجارية الاخرى.

يتضح مما سبق أن سياسة آل خليفة التي تشكو من الفساد الى النخاع هي بطبيعتها متعارضة مع مبدأ الاصلاح السياسي الذي قد يؤدي، حسب الدستور، الى وضع مشابه الى وضع الكويت حيث يمارس مجلس الامة رقابة ومحاسبة للوزراء وخصوصا من ابناء العائلة الحاكمة. فآل خليفة يخططون لاستمرار نمط الحكم القائم الذي يكون فيه أبناء العائلة الحاكمة هم القطاع الاكبر المستفيد من خيرات البلاد، حتى لو كان ذلك على حساب البلد وأبنائها معاشا واستقامة ورفاها.

ممنوع قراءة الدستور

البحرين «دولة مستقلة ذات نظام اميري دستوري» هذا ما تدعيه وزارة الاعلام وتطبل به امام الاجانب. نظام «اميري» يعني نظام ملكي. ولكن لان الملك وما يملكه من «ارض وثروة واتباع» جميعها صغيرة الحجم مقارنة بالاخرين، اصبح الملك «امير». ولا عيب في وصف النظام بالملكية والاميرية لان «الدولة» تعني «آل خليفة» و «آل خليفة» تعني «الدولة». والعائلة المالكة او الحاكمة يتم تلطيفها في الاعلام بعبارة «العائلة الكريمة»، ولو انها غيرمعروفة بالكرم.

ولكن النظام الملكي الذي يحكم البحرين والدول الخليجية المجاورة يختلف عن الانظمة الملكية في الدول المتقدمة. فالدول المتقدمة التي لازالت تحتفظ بنمط العوائل المالكة ليست محكومة من قبل العوائل تلك. فالبرلمانات منتخبة والحكومات منتخبة والكل خاضع للمحاسبة الشعبية، ويمكنها ازالة السلطة التنفيذية اذا فقدت الثقة كما يمكن تغيير اعضاء البرلمان من خلال الانتخابات التشريعية. وكذلك بالنسبة للخدمات المحلية، اذ تخضع جميعها للبلديات المنتخبة شعبيا. اما العوائل المالكة لم يبق من حكمها شيء، والعوائل التي استطاعت البقاء هي تلك التي طورت نفسها وقبلت بدور رمزي خاضع للسلطة المنتخبة شعبيا. فلا يمكن للملك او الملكة في الدول المتقدمة اتخاذ قرار او زيارة بلد او عقد اتفاقية او القيام باي نشاط دون رخصة من رئيس الوزراء المنتخب او البرلمان المنتخب. والملك فوق كل ذلك خاضع للدستورالذي وافق عليه الشعب وصدق عليه البرلمان. ولذلك فان العوائل المالكة لا تحكم وبقاءها يعتمد بصورة اساسية على استمرار قبول عامة الشعب وممثليهم لبقائهم. ولذا يمكن لهذه الدول ان تطلق على نظامها صفة الملكية الدستورية.

أما في البحرين فان الوضع يختلف تماما، ولا يمكن باي حال وصف النظام بانه ملكي دستوري أو «امير» دستوري. فالعائلة الحاكمة حاولت ان تتطورمع الاوضاع في مطلع السبعينات وسمحت بأجراء انتخابات محدودة للمجلس التأسيسي الذي أقر دستورا يعطي العائلة الحاكمة صلاحيات الامارة ويشترط المشاركة الشعبية من خلال مجلس وطني منتخب. والدستور واضح في حدود الصلاحية التي يملكها الامير. فالامير لا يمكنه اصدار مرسوم بقانون معين ولا يصبح المرسوم قانونا الا اذا وافق عليه المجلس الوطني. والدستور يصرح بان البلاد لا يمكن ان تعيش دون وجود مجلس وطني، والدستور ينص على ان اي مرسوم اصدره الامير باطل اذا لم يوافق عليه المجلس الوطني ويتم الغاء جميع ماتم اتخاذه من اجراءات مهما طال الوقت او قصر. والدستور ينص على اهمية دور البرلمان في التشريع والمراقبة.

فالسلطة التشريعية لا اعتبار لها دون برلمان والحكومة يجب ان تخضع للرقابة البرلمانية، وعضو البرلمان يملك الحصانة التي تمنع اهانته او التعرض له بأذى بسبب ممارسة دوره التشريعي والرقابي، هذا ما أقره الدستور.ولكن الوضع يختلف تماما. فالبرلمان حله الامير في اغسطس ١٩٧٥.وبالرغم من أن الدستور يوجب اعادته خلال شهرين من حله والا استرجع البرلمان كامل صلاحياته، كما انه لم يتم الغاؤه، الا ان الامير تسلط على المادة التي تنص على ذلك وعلقها. ومنذ ذلك الحين تسيطر العائلة الحاكمة على الدولة (جميع الرموز من العائلة الحاكمة) وتسيطرعلى الحكومة (رئاسة الوزراء ونصف مجلس الوزراء واكثرية المؤسسات الحكومية تحت رئاسة احد افراد العائلةالحاكمة، والعائلة الحاكمة (من خلال الامير ومجلس الوزراء) هي السلطة التشريعية. مجلس الوزراء يرفع مشاريع القوانين ويقوم الامير باصدارها كمراسيم تشريعية تنشرها الجريدة الرسمية ويتم العمل بها الى صدور الجريدة. البحرين اذا دولة اميرية دكتاتورية، تتحكم فيها عائلة آل خليفة التي تسيطرعلى اجهزة الدولة والحكومة والتشريع والقضاء والتجارة وجميع المرافق الحيوية. اما الشعب فليس له دور ولا اعتبار وليس له ممثلين يشرعون للحكومة ويراقبون ما تعمله، وليس له حقوق مضمونة، خصوصا اذا كان هناك طرف للمخابرات. فالمخابرات تعتقل وتضرب (خلافا للدستور) وتبعد المواطنين (خلافا للدستور) وتمنع المواطنين من العودة الى وطنهم (خلافا للدستور) وتمنع النقابات (خلافا للدستور) وتسيطرعلى القضاء السياسي (خلافا للدستور) وتتدخل في كل صغيرة وكبيرة لاضطهاد الموطنين وتذكيرهم بان كل شيء هو ملك لآل خليفة، وان من تسول له نفسه ان يتعرض لاملاك «العائلة الكريمة» فان له ان يستعد للمعاقبة والجزاء، بحسب المرسوم الاميري الصادرفي اكتوبر ١٩٧٤«بشأن تدابير أمن الدولة». هذا القانون غير الدستوري الذي رفضه نواب الشعب وتمت معاقبتهم بحل المجلس الوطني ومطاردة من استمر في معارضته هذا القانون هو ما يحاول آل خليفة تثبيته كقانون ذي صفة اعتبارية، وبالتالي يصبح كل من يخالفه «مجرم» لانه خالف القانون!

اذا عرفنا كل ذلك امكننا ان نفهم السرالذي دفع جهازالمخابرات لاستنفار جميع قواته للقضاء على محاولة بعض المواطنين نشر نسخ الدستور في البلاد. فالدستور منذ نفاذ طبعته الاولى في ١٩٧٣ لم تسمح السلطة باعادة طبعة لكي لا يتم تذكير العائلة الحاكمة بمخالفتها للدستور الذي تدعي انها تستمد سلطاتها منه. ففي منتصف الشهر الماضي اعتقل اثنان من الموطنين وتم ضربهم وسحب جوازات سفرهم بتهمة توزيع نسخ من الدستور.

العادة ان الدول تفتخر بدساتيرها وتقوم بتدريس مواد الدستور في المدارس لتربية الاجيال على احترام القانون وخلق روح وطنية حاصلة على الاجماع العام. ولكن في البحرين يحدث العكس. ففي ٧/١٣ /٩٣ اعتقل المواطن مجيد ميلاد وتعرض للتحقيق والاهانة و التعذيب، كما اعتقل المواطن ياسين سوار وتعرض للتعذيب وتم سحب جواز سفره بتهمة حيازة وتوزيع نسخ من دستور البحرين.

الاستنجاد بامريكا ضد قطر

وزير الخارجية يزور الولايات المتحدة ويلتقي بالمسؤولين في وزارتي الخارجية والدفاع الامريكيتين. وبعدها يزور رئيس هيئة الاركان المشتركة للقوات المسلحة الامريكية الجنرال كولين باول البحرين. كل ذلك من اجل «استعراض العلاقات الثنائية الطيبة القائمة بين البلدين الصديقين وآخر التطورات الراهنة اقليميا وعربيا ودوليا اضافة الى القضايا موضع الاهتمام المشترك» كما يدعي الاعلام الرسمي (الايام ١٤ يوليو).

اما ان تقوم الادراة الامريكية بمناقشة افراد آل خليفة حول الوضع الدولي فهذا امر غير قابل للتصديق، والعلاقة مع الولايات المتحدة هي علاقة عسكرية استراتيجية، تقوم من خلالها الولايات المتحدة باستخدام قاعدة الجفير والقاعدة الجوية في الصخير والمطار الدولي القديم من اجل حماية المصالح الامريكية في المنطقة. والبنتاجون لا يحتاج لمشورة آل خليفة في كيفية ادارة العمليات العسكرية الامريكية. نعم هناك شيء واحد يخدم آل خليفة وهو الحصول على الحماية العسكرية الامريكية، ويشتد الطلب على الحماية الامريكية كلما اشتد فزع آل خليفة من حكام قطر (آل ثاني) الذين لم يخفوا من مطالبتهم بجزر حوار. وكلما ازدادت الخلافات الحدودية كلما ازداد نشاط وزارتي الخارجية في البحرين وقطر. فالوزير القطري يزور اليمن وايران والكويت ويجوب المنطقة، بينما يزور وزير الخارجية محمد بن مبارك الولايات المتحدة للاستنجاد بالامريكان. ان نظام آل خليفة ومنذ نشأته قبل اكثر من مائتي عام اعتمد على دعامتين للحكم. الدعامة الاولى هي الحماية الاجنبية للحكم، فمرة كان التحالف مع حكام مسقط ومرة مع ابن سعود وآخر مع بريطانيا والآن مع امريكا. والدعامة الاخرى هي الاضطهاد والقسوة مع ابناء البلد معتمدين على الاجانب ايضا لتحقيق الامن الداخلي.

منظمة العفو الدولية تشجب الاعدامات في السعودية

اصدرت منظمة العفو الدولية في لندن تقريرا بعنوان: «المملكة العربية السعودية: ارتفاع مفاجيء في عدد عمليات الاعدام العلنية». وجاء في التقرير انه تم اعدام ١٠٥ اشخاص العام الماضي. وذكر التقرير ان الاعدامات تتم في غياب دفاع للمتهمين طبقا للمستوى الدولي. وعلق السفير السعودي في لندن، الدكتور غازي القصيبي على التقرير بقوله ان موقف منظمة العفو الدولية معاد للاسلام وان ما يتم في السعودية يجري طبقا لاحكام الشريعة. وسبق ان اعدم السعوديون عددا من مناوئيهم بحجج مختلفة منها الارتداد عن الاسلام . وكثيرا ما كانت الاتهامات بسبب معارضة الناس للنظام وسياساته. كما اعدمت السعودية ستة عشر حاجا كويتيا في عام ١٩٨٩ بتهم ملفقة.

محكمة العدل تحدد موعدا للنظر في قضية حوار

اعلنت المحكمة الدولية في لاهاي انها قررت النظر في في المرافعات الشفهية لمحامي دولتي البحرين وقطر في الثامن والعشرين من فبراير المقبل. وكانت قطر قد تقدمت بدعوى لدى المحكمة الدولية بخصوص نزاعها مع آل خليفة حول جزر حوار. ولكن البحرين احتجت على رفع القضية من جانب قطر وحدها مؤكدة ان الاتفاق بين الجانبين يقضي برفع القضية من قبل الطرفين معا. ولا احد يستطيع التكهن بما ستؤول اليه المرافعات مع العلم أن البحرين مارست السيادة على جزر حوار منذ مئات السنين.

فماذا تفعل السياط ... يا عبد الله

عرفتك مقداما عند الشدة، معطاء وقت الحاجة، مقبلا حين يفر الآخرون صامدا حين يتراجع الضعفاء، لم أعرف فيك سوى النبل والشهامة، فلم تركع لظالم قط ولم تطأطىء رأسك لطاغوت أبدا، وحينما ادلهمت الخطوب كنت تعيد الطمأنينة الى نفوس أخوتك، وحين ضغطت الحياة على شعبنا بصروفها كنت صوت الامل وعلامة النصر، كنت هكذا وكنت اكثر، ورأيتك حقيقة وخيالا منذ أن قدر لهذا الشعب ان يخوض معركة الكرامة مع ثلة من الرعاع لم يتوفر لها من الانسانية ما يردعها عن الغيلة والمكر والفتك بالأبرياء.

لقد حيرتني يا رفيق الدرب، وأنا أراك متقهقرا قد ألويت عنانك وخلدت الى نوم عميق أتمنى ان يكون اغفاءة الفارس، لا موت المهزوم. وها انذا انتظر منك الموقف الذي يشد أزري ويعينني على الصمود، فبدونك اشعر وحيدا في الميدان والسيوف مشرعة والرماح موجهة الى صدور المؤمنين من كل ناحية وصوب، فأنا وأنت صنوان، تعاهدنا على السير في طريق ذات الشوكة متأسين بأصحاب بدر وأبطال كربلاء، وأنا وأنت قررنا منذ أمد بعيد أن تكون للظالم خصما وللمظلوم عونا ... وانا وانت يا أخي حينما رأينا السياط تتلوى على ظهورنا كفرنا بالنظام ولعقنا جراحنا وانطلقنا متمردين على القيود والاغلال، ورفضنا ان نوقع على قرار اعدامنا ونحن احياء. تلك السياط ما تزال مشرعة وطبول الحرب تدق ليل نهار، فلا تغرنك خرقة بيضاء شفافة، ولا تنخدع بما يقوله المرجفون في المدينة، فالقضية هي القضية، والعدو هو العدو، والحرب هي الحرب، والموقف هو الموقف، وهل ينخذع مثلك وانت الذي سبرت غور الآخرين ولم ترفيهم من الصدق ما يحملك على الثقة فيهم ولم يعلنوا يوما تراجعهم عن خط ابي سفيان ومعاوية ويزيد والعودة الى دين محمد (ص). أولئك وضعوا أسس التوارث القبلي في حكم المسلمين، وبقدرة قادر أصبحت سنة محمد(ص) مصلوبة على أبواب دمشق، وهؤلاء يعلنون تمسكهم بسيرة الملوك ورفضهم سيرة الخلفاء!

ما أشبه الليلة بالبارحة، اربعة عشر قرنا مرت والاسلام المحمدي يعاني من التآمر والانحراف، وحملة القرآن مطاردون في كل مكان وجند محمد ينعتون بكل النعوت، ووزير اعلام بلادك يعلن في القاهرة حربه ضد «الاصوليين». وهوالمهزوم في عقر داره فكرا وحضارة وسياسة، فهو واهله واسياده عبيد في أغلال الرق الذي لم ينته بعد برغم ادعاءات ابراهام لنكولن. صحيح ان الحبال لا تلف على اعناق الناس كما في السابق، ولكن هذه الحبال تلف اليوم حول القلوب والعقول، فاذا بالضحية مسلوب الارادة، ضيق الافق، يمشي وعيناه شاخصتان لا يدري الى اين يتوجه، الاعلام الامريكي هو الذي يوجهه والجلاد الغربي يهدده بالسوط ان لم يطع الاوامر. اسمعت عن «الكروز» التي وقع منها ٢٣ على بغداد في الاسابيع الاخيرة.. انها لم توجه الى عاصمة العراق، بل الى عواصم الخليج ليفهموا الدرس ويعطوا الانقياد ويوافقوا على الغاء مقاطعة «اسرئيل» ويستمروا في حربهم على من يرفض الاستسلام في حرب الفكر والثقافة والحضارة.

لماذا أنت قابع في زاوية مظلمة من هذا الكون، والحياة تتحرك من حولك بدون توقف وفي اتجاه واحد؟ الأنك صاحب حق في عالم يخسر فيه المحقون ويستعلي فيه اصحاب الباطل؟ الأنك اصبحت تخشى لقاء الله ودخل الرعب في قلبك من جراء اعلامهم الارهابي؟ ام لان ادوات الموت التي تهدد بها صبحا ومساء اغشت بصرك فلم تعد ترى نور الله المتألق في السماوات والارضين، انهم جنود الشيطان يستلمون اوامرهم منه، اما عباد الله الصالحون فمفتونون في دينهم بدنياهم، انهم يخضعون لارهاب نفسي وفكري، بل وسياسي وعسكري لينحرفوا في أهدافهم وتوجهاتهم عن خط الله القويم، والمضمار الذي ترقص فيه خيول الاعداء اليوم هو امتداد للميدان الذي كانت خيول قريش تقطعه جيئة وذهابا محاصرة الفئة المؤمنة في شعب مكة بعد ان ساومتها على دينها فأبت الا اعتناق دين الله.

الحقيقة التي يجب عليك ان تدركها هي ان دولة الظلم ساعة ودولة الحق الى قيام الساعة، وان سياسة الانزواء والابتعاد لا تعني السلامة بالبدن، فلكل انسان اجله،وخير الآجال ما انتهى بالانسان الى الشهادة، حيث الحياة الابدية بعد الموت الآني، وأن بامكانك أن تنتشي بالانتصار وانت مغلل الايدي، وان ينفتح عقلك ونفسك وروحك على آفاق الحرية الرحبة وانت محبوس في زنزانة ضيقة، وان تعلن الانتصار وانت شهيد في الميدان تعالج سكرات الموت. فالانتصار والحياة والحرية سمات المسلم المجاهد الذي لا يرى في جهاده الا طريقا للخلود، والذي لا يزيده الألم الا انتعاشا ولا يزداد مع الضرب والتعذيب الا نشوة. ذلك هو سر الخلود، وذلك هو عطاء الاسلام .. انه دين محمد (ص) وآيات القرآن، فاعتصم بحبله هداك الله .

أيها الناكثون بالذمة

هل يسمع الصمّ حتى لو علا الصخبُ ... أم ينطق البكم لو حلت بهم نكب
هل يبصر العمي لو عمت مرابعهم ... لوامع النور او طافت بهم شهب
هل يعلم الصدر ما تخفي لواعجه ... أم يدرك الحب أن القلب ينتحب
فيها هنا يا فؤادي طاب مربعنا ... وكان فيه لنا من خيره إرب
وها هنا كانت الدنيا تعانقنا ... ولم يكن لعدو بيننا سبب
وها هنا كان للآباء مجدهم ... روت لنا عنهم الاسفار والكتب
سلوا المراعي خضراء جوانبها ... انّى ينال قطيعا بينها سغب
ويمموا حيث يحلو الوصل في سمر ... وحيث يضحك خلٌ وهو مكتئب
هل تعرفون أوالا يوم عزتها ... يأوي السراة إليها ماؤها عذب
ما كان فيها سوى خير ومنقبة ... يلوح فوق علاها النخل والرطب
ودانة البحر تستهوي أشارسها ... أين اللآلي التي يرنو لها الذهب
دارت علينا صروف الدهر وانكشفت ... رجوه قوم لهم في قتلنا سبب
غدت لياليك يا بحرين باكية ... ومزقت دونك الاستار والحجب
يستضعفون الأهالي دونما سبب ... فيندبون ولا يجديهم الندب
وينصبون لقتل المجد في بلد ... يهوى المعالي فلا يجديهم النصب
سجن وقيد وأفواه مكممة ... آه لشعبي لقد حاطت به الكرب
والرافعون لواء الحق ليس لهم ... الا العذاب والا الضيم والخطب
تنالهم غصة من ظلم حاكمهم ... والنار من شدة الارهاب تلتهب
تبت يد نكثت عهدا بذمتها ... ما أهون العيش حين الحق يستلب
ما أسوأ الحاكم الجلاد في بلدي ... تحوطه مَن الى الشيطان تنتسب
يجمدون من الدستور جوهره ... وينكثون عهودا هل هُم عرب

التغيير السياسي - البقية

الخليج تقاليدها وعاداتها وأعرافها التي تفرض نفسها سلبا على مفاهيم المشاركة السياسية وحقوق الانسان. وعلى صعيد هذه المسالة (حقوق الانسان) طرح وزير الخارجية السعودي، سعود الفيصل ووكيل وزارة الخارجية البحريني غازي القصيبي مفاهيم مغايرة للفهم الدولي لمسالة حقوق الانسان وطلبا من الامم المتحدة عدم التدخل بخصوص هذه المسالة لدى الدول التي لها مفاهيمها الخاصة حول مسالة حقوق الانسان (مثل السعودية والبحرين). وهو طلب باستثناء هذه الدول من التوقيع على الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواثيق الاخرى، اي السماح لها بممارسة القمع والتعذيب بحجة اختلاف المنطلق العقائدي.

وفي غياب الرقابة الشعبية للممارسة السياسية، تضيع قضايا الشعب، ولا تتوفر وسيلة للتعبير عن همومه ومشاكله خصوصا مع وجود احتكار حكومي لكافة وسائل الاعلام واستثمار سياسة تكميم الافواه. واذا كان الوضع الاقتصادي السعودي مثلا يمنع وجود حالات فقر او جوع تؤدي الى خلخلة الوضع السياسي الداخلي، فان الوضع في البحرين غير ذلك. ففي بلد تشكل البطالة فيه قرابة ٣٠ في المائة، تدهور الوضع المعيشي في البلاد بشكل مروع خلال الاعوام الاخيرة، واصبح من الصعب استمرار حالة الجمود السياسي الى جانب حالة المجاعة والفقر. ولذلك يرى بعض السياسيين ان المرحلة المقبلة من المواجهة سوف تقوم بها شرائح اجتماعية متميزة. ففي السبعين عاما الماضية كانت الحركات السياسية المنظمة، من تجمعات واحزاب المتعددة الرؤى والايديولوجيات، هي التي تحمل لواء المعارضة ضد السلطة، ولكن المرحلة المقبلة سوف تشهد ثورة الجياع الشاملة التي ستكون أخطر على السلطة من الثورات السابقة.

صحيح أن التاثير السياسي الخليجي على مواقف الدول الكبرى له دوره في استثناء انظمة دول مجلس التعاون من الضغط الدولي ولكن حتى متى سيستمر ذلك؟ المشكلة تفاقمت خلال العشرين عاما الماضية حتى لم يعد هناك مجال لتجاهلها الا بالعناد والقمع. والا فما معنى ان يستمر الحكم القبلي بشكله الحالي وبدون الاستناد الى وضع دستوري محدد؟ وربما تكون عوامل التخلف والجهل والانغلاق ساهمت في منع حصول ثورة شعبية شاملة ضد هذا النظام في السابق، ولكن بعد ان فتحت ابواب الثقافة واطلع ابناء الخليج على عالم اليوم عن كثب، وانخرطوا في الجامعات العلمية يطلبون احدث العلوم وأرقى الشهادات، وصاروا يتنقلون بين البلدان المتطورة في اجازاتهم السنوية، واصبحوا على ارتباط بوسائل الاعلام العالمية عن طريق الاقمار الصناعية، بعد كل ذلك هل تتوقع انظمة الحكم الخليجية ان يستمر الوضع على ما كان عليه وان يبقى الطبيب والمهندس واستاذ الفلسفة وعلوم السياسة صامتا وبدون دور سياسي في بلده، وهو يرى كيف يتمتع جيرانه بقدر من الحقوق السياسية؟هذا يدفعنا الى الاعتقاد بأن السلطة قد تنجح في تأجيل عملية الاصلاح السياسي، ولكنها لا تستطيع الغاءها تماما. أما آلية التأجيل فتعتمد في سيرها على التحالف القائم بين انظمة الحكم وكل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، فهاتان الدولتان تحميان هذه الانظمة وتقفان حائلا بين محاولات التغيير ونظام الحكم القبلي. ولكن هذه الحماية لا تستطيع الصمود طويلا أمام الضغط الشعبي المتنامي. ولا يمكن تصوراستمرار حالة الجمود وقبول الناس به الا ان نفترض ان المواطنين، وخصوصا المثقفين منهم (ونسبتهم من السكان تتصاعد باستمرار) سوف يقبلون دائما بحالة الظلم السياسي ويتنازلون عن حقوقهم المشروعة دينيا ودوليا، وهو افتراض يعني، لو تحقق، ان شعوب المنطقة قد ماتت فعلا، فمن يصدق ذلك؟